عنوان المحاضرة : أسباب الفساد

مقدمة

يعتبر الفساد أحد أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتي السياسية لما له من تأثيرات كبيرة علي مؤسسات الدولة وعلى ثقة مواطنيها بها ولهذا أصبح من الضروري دراسة الظاهرة ومعرفة الأسباب المؤدية اليها باعتبار الظاهرة نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية اقتصادية تداخلت وساعدت في استفحالها نحاول ان نشرحها في التالي :

أولاً: الأسباب السياسية للفساد: ان العوامل السياسية من أهم العوامل التي تساهم في نشر ظاهرة الفساد حيث كل ما كان النظام السياسي ضعيفا وهشا زادة ظاهرة الفساد واستفحلت وهذا في كل بلدان العالم ومن مظاهر الفساد التالي:

1.**ضعف الديمقراطية:** حين تكون الديمقراطية صورية وشكلية تنعدم المساءلة بسبب غياب الرقابة الحقيقية على مراكز اتخاذ القرار والسلطة وعلى اصحاب المناصب وهذا يؤدي الى انتشار الفساد بكل أشكاله في مؤسسات الدولة

ونشاهد أنه في الدول والانظمة السياسية التي تعاني من تزوير الانتخابات ودكتاتورية الحكم أو تداول مزيف للسلطة ينتشر الفساد بشكل كبير نظرا لانعدام الرقابة والمساءلة

2.تداخل السلطات : يقوم النظام الديمقراطي على مبدأ الفصل بين السلطات: السلطة التشريعية ،السلطة التنفيذية ،السلطة القضائية عندما تتداخل هذه السلطات فيما بينها يحدث خلط في الامور وتركيز السلطة في يد واحدة وهذا يزيد من احتمال اساءة استخدام السلطة

3.غياب المساءلة : تغيب المساءلة نتيجة لضعف نظام الحكم والشفافية وهذا يعني عدم قدرة المجتمع على محاسبة المسؤولين وبالتالي يجدون أنفسهم أمام مجالات مفتوحة لعمل أي شيء فالنفس أمارة بالسوء لولا الوازع والوازع يمكن ان بكون الدين كما قال ابن خلدون ويمكن ان يكون القانون كما قال عالم الاجتماع الفرنسى اميل دركهايم (القانون هو تعبير عن الضمير الجمعى للمجتمع وهو بمثابة قوة الزامية تضبط سلوك الأفراد وتحافظ علي التظام الاجتماعي)

ثانياً: الأسباب الاقتصادية للفساد: تعتبر الأسباب الاقتصادية من أقوى الاسباب لانتشار الفساد وخاصة في دول العالم الثالث نظرا لضعف التنمية الاقتصادية اذ ان الفقر والبطالة من اكثر العوامل المؤدية الي انتهاج سبل الفساد حيث تدفع الأفراد دفعا اليه فمثلا:

1.انخفاض الأجور: يعاني الموظفون في الدول النامية من انخفاض كبير في الاجور مما يؤدي الي فقدان القدرة الشرائية لعدم التوازن بين هاته الأجور والمتطلبات المعيشية و يجعل الموظفين يلجؤون الى الرشوة لتعويض هذا النقص في مداخيلهم

2.**الفقر والبطالة** : يعتبر الفقر أفة عظيمة وبلاء يحل بالناس يدفع الأفراد الي اللجوء الى الطرق الملتوية والسبل الغير قانونية للحصول على المال كما أن تفشى البطالة يجعل الشباب يتغاضون على الجانب الاخلاقي في سعيهم الى اجاد الوظائف

3.الاحتكار الاقتصادي: يعتبر الاحتكار مدعاة الى تركيز الثروة في يد طبقة معينة سوآءا أفراد أو شركات أو مؤسسات اقتصادية مما يؤدى الى تكون النفوذ الاقتصادي واستعماله في التأثير على القرارات السياسية في الدولة والادارية على مستوى المؤسسات

ثالثاً: الأسباب الإدارية: تعتبر الادارة الجهاز الذي يظهر فيه الفساد اذا كانت ضعيفة وغير فعالة ونشرح ذلك في الامثلة التالية :

1.البيروقراطية : الأساليب البيروقراطية التي تتميز بها الادارة خاصة في دول العالم الثالث من تتداخل الاجراءات الادارية وتعقيدها وتـأخر انجاز المعاملات وكثرة الوثائق المطلوبة فقد تطول مدة الحصول على رخصة بناء او أي تصريح الي مدد غير معقولة مما يؤدي الى دفع الرشوة من طرف المواطن

2.ضعف الرقابة الإدارية: تعتبر الرقابة من أساسيات ردع الافراد عن ارتكاب المخالفات القانونية فاذا كانت ضعيفة وغير فعالة يؤدي ذلك الى ارتكاب هذه المخالفات دون اكتشافها من المصالح الرقابية وهذا يزيد من الفساد نظرا لهذه السهولة في ارتكابها .

3.سوء التسيير الإداري: أين ما كانت الكفاءة المهنية ضعيفة في أي قطاع او مجال يؤدي ذلك الي ضعف الفاعلية ،كذلك ضعف الكفاءة لدي المسؤولين والاداريين يؤدي الى سوء استعمال الموارد العامة للدولة

رابعاً: الأسباب الاجتماعية والثقافية: تعتبر الثقافة المجتمعية أهم محارب أو مشجع على الفساد حيث كلما كان الفساد متقبلا اجتماعيا من كل افراده ادي ذلك الي انتشاره بشكل سريع ومتنامي ونعطي أمثلة كالتالي:

1.انتشار ثقافة المحسوبية والواسطة: تتميز المجتمعات المتخلفة بانتشار ثقافة محدودة حول موضوع التنمية الاقتصادية في البلاد اذ أنهم يلجؤون الي التوظيف عن طريق المحسوبية على حساب الكفاءة ويعتمدون بشكل كبير على العلاقات الشخصية في قضاء المصالح والخدمات وهذا التقبل الاجتماعي اصبح ثقافة سائدة بين الناس.

2.ضعف الوعي المجتمعي: يؤدي ضعف الوعي لدي أفراد المجتمع بخطورة ظاهرة الفساد وتداعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية السلبية الى انتشارها في المجتمع بكل أشكالها واعتبارها أمر عادي جدا ويكثر تداولها .

.3التسامح الاجتماعي مع الفساد: قلنا سابقا صعف الوعي لدي الافراد يزيد من انتشار الظاهرة وبالتالي يؤدي الى تسامح المجتمع مع الفساد ويبدأ هذا التسامح مع أشكال الفساد البسيطة مثل الرشوة ويصل الى الاشكال الكبيرة والخطيرة منه تدريجيا في غياب الضبط الاجتماعي بسبب تبسيط الظاهرة مجتمعيا .

خامساً: الأسباب القانونية: الردع بكل اشكاله يلعب دورا كبيرا في التقليص من حدة الظاهرة، الردع الديني مثلا والاجتماعي الثقافي ويعتبر الفانون من أهم أشكال الردع فكل ما كانت المنظومة القانونية قوية في محاربة الفساد كل ما قلت الظاهرة وانحصرت

1. ضعف القوانين: ممكن ان تكون هناك قوانين موجودة ظاهريا لكن لا تطبق بشكل صحيح وصارم

2.بيروقراطية الاجراءات القضائية : كلما تأخرت قضايا الفساد في أروقة المحاكم ولم يفصل فيها أدت بالتالي الى افلات الفاسدين من المحاسبة ومن العقاب القانوني اللازم وبالتالي تكرار عمليات الفساد من أطراف أخري لما رأوا من الافلات من العقاب

.3عدم استقلالية القضاء : كلما نقصت استقلالية القضاء زادت حدة الضغوطات علي القضاة من طرف المسؤولين لعدم محاسبتهم وزادت نسبة الرشوة في القضاء

سادساً: الأسباب التكنولوجية والمعلوماتية: مع التطورات التكنولوجية والعلمية تطورت أساليب محاربة الفساد وأصبح لها دورا جوهريا في هذا المسعي ونستطيع توضيح التالي

1.**ضعف الشفافية المعلوماتية:** هنا نعود الى موضوع أسس الحكم الراشد والي الشفافية بالضبط حين لا تكون المعلومات متاحة للمواطنين تسود الضبابية ويستحيل اكتشاف الفساد ويصعب معرفة وقياس نسبته

2.**غياب الحكومة الإلكترونية:** تؤدي الرقمنة الي تسهيل العمل الإداري وتسجيل العمليات وارشفتها والتقليل من اللقاءات المباشرة بين الموظفين والمواطنين مما يؤدي الى تقليص الرشوة وبالتالي غياب الرقمنة يزيد من الفساد.

خاتمة

ان ظاهرة الفساد ظاهرة معقدة وتتداخل فيها عدة أسباب منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ايضا فلا يمكن حصرها في بعد معين فقط فهي مركبة ومكافحتها تستدعي تطبيق مبادئ واسس الحكم الراشد من شفافية ومساءلة وسيادة القانون والتسيير المحكم الفعال هذا كله وفق نشر الوعي المجتمعي الحقيقي بخطوة الظاهرة